

111794 - ضوابط وأحكام حج البدل

السؤال

هناك في بلدنا بعض حملات الحج تقدم حج البدل ، بحيث نعطيهم نقوداً - وهي تكلفة الحج - وسيقوم أناس من طلبة العلم بالحج بدلاً عننا ، فهل يجوز ذلك ؟

الإجابة المفصلة

يتناهى كثيرون في حج البدل ، وحج البدل له ضوابط وشروط وأحكام ، سنذكر ما تيسر منها عسى الله أن ينفع بها :

1. لا يصح حج البدل في حجة الإسلام عن القادر الذي يستطيع الحج ببدنه .

قال ابن قدامة رحمه الله :

"لا يجوز أن يستنيب في الحج الواجب من يقدر على الحج بنفسه إجماعاً ، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من عليه حجة الإسلام وهو قادر على أن يحج لا يجزئ عنه أن يحج غيره عنه" انتهى .

"المغني" (3/185) .

2. حج البدل يكون عن المريض مرضًا لا يرجى برؤه ، أو عن العاجز ببدنه ، أو عن الميت ، دون الفقير والعاجز بسبب ظرف سياسي أو أمني .

قال النووي رحمه الله :

"والجمهور على أن النيابة في الحج جائزة عن الميت والعاجز الميؤوس من برئه ، واعتذر القاضي عياض عن مخالفة مذهبهم - أي: المالكية - لهذه الأحاديث في الصوم عن الميت والحج عنه بأنه مضطرب ، وهذا عذر باطل ، وليس في الحديث اضطراب ، ويکفى في صحته احتجاج مسلم به في صحيحه ."

"شرح النووي على مسلم" (8/27) .

والحديث الذي أشار إليه النووي رحمه الله وذكر أن بعض المالكية حكم عليه بالاضطراب هو:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرْيَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَتَنِّهُ أَمْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنَّهَا مَاتَتْ فَقَالَ: وَجَبَ أَجْرُكَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: صُومِي عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَحْجُّ قَطُّ أَفَأَحْجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: حُجُّي عَنْهَا . رواه مسلم (1149) .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله :

"وأتفق من أجاز النيابة في الحج على أنها لا تجزي في الفرض إلا عن موت أو عَصَب - أي: شلل - ، فلا يدخل المريض؛ لأنَّه يرجى برؤه ، ولا المجنون؛ لأنَّه ترجى إفاقته ، ولا المحبوس؛ لأنَّه يرجى خلاصه ، ولا الفقير؛ لأنَّه يمكن استغفاره" انتهى ."

"فتح الباري" (4/70) .

وسائل علماء اللجنة الدائمة :

هل يجوز لل المسلم الذي أدى فرضه أن يحج عن أحد أقاربه في بلاد الصين لعدم تمكنه من الوصول لأداء فريضة الحج؟ . فأجابوا :
"يجوز لل المسلم الذي قد أدى حج الفريضة عن نفسه أن يحج عن غيره إذا كان ذلك الغير لا يستطيع الحج بنفسه لكبر سنه أو مرض لا يرجى برؤه أو لكونه ميئا ؛ للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك ، أما إن كان من يراد الحج عنه لا يستطيع الحج لأمر عارض يرجى زواله كالمرض الذي يرجى برؤه ، وكالعذر السياسي ، وكعدم أمن الطريق ونحو ذلك : فإنه لا يجزئ الحج عنه" انتهى .
الشيخ عبد العزيز بن باز ، الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، الشيخ عبد الله بن قعود
"فتاوى اللجنة الدائمة" (51 / 11) .

3. حج البدل لا يكون عن العاجز مالياً ؛ لأن الحج تسقط فرضيته عن الفقير ، إنما حج البدل عن العاجز ببدنه .
سئل علماء اللجنة الدائمة :

هل يجوز لأحد أن يعتمر أو يحج عن قريبه الذي يكون بعيداً عن مكة ، وليس لديه ما يصل به إليها ، مع أنه قادر بالطواف ؟
 فأجابوا :

"قريبك المذكور لا يجب عليه الحج مادام لا يستطيع الحج مالياً ، ولا تصح النيابة عنه في الحج ولا في العمرة ؛ لأنه قادر على أداء كل
منهما ببدنه لو حضر بنفسه في المشاعر ، وإنما تصح النيابة فيهما عن الميت ، والعاجز عن مباشرة ذلك ببدنه" انتهى .
الشيخ عبد العزيز بن باز ، الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، الشيخ عبد الله بن غديان
"فتاوى اللجنة الدائمة" (11/52) .

4. لا يجوز لأحد أن يحج عن غيره إلا أن يكون قد حج عن نفسه ، فإن فعل فتفق حجته عن نفسه لا عن غيره .
قال علماء اللجنة الدائمة :

"لا يجوز للإنسان أن يحج عن غيره قبل حجه عن نفسه ، والأصل في ذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنهمَا أن النبي صلى الله عليه
وسلم سمع رجلاً يقول : لبيك عن شبرمة ، قال : حججت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : حج عن نفسك ، ثم عن شبرمة" انتهى .
الشيخ عبد العزيز بن باز ، الشيخ عبد الله بن غديان .
"فتاوى اللجنة الدائمة" (50 / 11) .

5. يجوز للمرأة أن تحج عن الرجل ، كما يجوز للرجل أن يحج عن المرأة .
قال علماء اللجنة الدائمة :

"النيابة في الحج جائزة ، إذا كان النائب قد حج عن نفسه ، وكذلك الحال فيما تدفعه للمرأة لتحج به عن أمك ، فإن نية المرأة في
الحج عن المرأة وعن الرجل جائزة ؛ لورود الأدلة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك" انتهى .
"فتاوى اللجنة الدائمة" (52 / 11) .

6. لا يجوز لأحد أن يحج عن شخصين أو أكثر في حجة واحدة ، وله أن يعتمر عن نفسه - أو عن غيره - ويحج عن آخر .
قال علماء اللجنة الدائمة :

"تجوز النيابة في الحج عن الميت ، وعن الموجود الذي لا يستطيع الحج ، ولا يجوز للشخص أن يحج مرتة واحدة و يجعلها لشخصين ،
فالحج لا يجزئ إلا عن واحد ، وكذلك العمرة ، لكن لو حج عن شخص واعتبر عن آخر في سنة واحدة أجزاء إ إذا كان الحاج قد حج عن
نفسه واعتبر عنها" انتهى .

الشيخ عبد العزیز بن باز ، الشیخ عبد الرزاق عفیفی ، الشیخ عبد الله بن غدیان ، الشیخ عبد الله بن قعود .
"فتاوی اللجنۃ الدائمة" (11 / 58) .

7. لا يجوز لأحدٍ أن يكون قصده من الحج عن غيره أخذ المال ، وإنما يكون قصده الحج والوصول إلى تلك الأماكن المقدسة ، والإحسان إلى أخيه بالحج عنه .

قال الشیخ محمد بن صالح العثیمین رحمه الله :

"النیابة فی الحج جاءت بها السنة ؛ فإن الرسول عليه الصلاة والسلام سأله امرأة وقالت : (إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة فأحاج عنـه ؟ قال : نعم) ، والاستنابة بالحج بعوض : إن كان الإنسان قصده العوض : فقد قال شیخ الإسلام رحمه الله : من حج ليأكل فليس له في الآخرة من خلاق - أي : نصيب - وأما من أخذ ليحج : فلا بأس به ، فينبغي لمن أخذ النیابة أن ينوي الاستعانة بهذا الذي أخذ على الحج ، وأن ينوي أيضاً قضاء حاجة صاحبه ؛ لأن الذي استنابه محتاج ، ويفرح إذا وجد أحداً يقوم مقامه ، فينوي بذلك أنه أحسن إليه في قضاء الحج ، وتكون نيته طيبة" انتهى .
"لقاءات الباب المفتوح" (89 / السؤال 6) .

وقال رحمه الله :

"إن من المؤسف أن كثيراً من الناس الذين يحجون عن غيرهم إنما يحجون من أجل كسب المال فقط ، وهذا حرام عليهم ؛ فإن العبادات لا يجوز للعبد أن يقصد بها الدنيا ، يقول الله تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّيَتْهَا تُوْفَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُنْهَسُونَ . أَوَلَئِكَ الَّذِينَ لَنِسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا الثَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) ويقول تعالى : (فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتَنَا آتَنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) ، فلا يقبل الله تعالى من عبد عبادة لا يبتغي بها وجهه ، ولقد حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أماكن العبادة من التكسب للدنيا ، فقال صلى الله عليه وسلم : (إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد ، فقولوا : لا أربح الله تجارتكم) ، فإذا كان هذا فيمكن جعل موضع العبادة مكاناً للتكسب يدعى عليه أن لا يربح الله تجارتكم : فكيف بمن جعل العبادة نفسها غرضاً للتكسب الدنيوي كأن الحج سلعة ، أو عمل حرفه لبناء بيت ، أو إقامة جدار ؟ تجد الذي تعرض عليه النیابة يكاسر ويماكس هذه دراهم قليلة ، هذه لا تكفي زد أنا أعطاني فلان كذا ، أو أعطني فلان حجة بكتذا ، أو نحو هذا الكلام مما يقلب العبادة إلى حرفة وصناعة ، ولهذا صرخ فقهاء الحنابلة رحمهم الله بأن تأجير الرجل ليحج عن غيره غير صحيح ، وقال شیخ الإسلام ابن تیمیة : من حج ليأخذ المال ، فليس له في الآخرة من خلاق ، لكن إذا أخذ النیابة لغرض دینی مثل أن يقصد نفع أخيه بالحج عنه ، أو يقصد زيادة الطاعة والدعاة والذکر في المشاعر : فهذا لا بأس به ، وهي نية سلیمة .

إن على الذين يأخذون النیابة في الحج أن يخلصوا النیة لله تعالى ، وأن تكون نيتهم قضاء وطريقهم بالبعد حول بيت الله وذکره ودعائه ، مع قضاء حاجة إخوانهم بالحج عنهم ، وأن يبتعدوا عن النیة الدینیة بقصد التكسب بالمال ، فإن لم يكن في نفوسهم إلا التكسب بالمال : فإنه لا يحل لهم أخذ النیابة حينئذ ، ومتى أخذ النیابة بنية صالحة : فالمال الذي يأخذه كله له ، إلا أن يشترط عليه رد ما بقى" انتهى .

"الضیاء اللامع من الخطب الجوامع" (2 / 477 ، 478) .

8. إذا مات المسلم ولم يقض فريضة الحج وهو مستكمل لشروط وجوبها وجب أن يحج عنه من ماله الذي خلفه سواء أوصى بذلك أو لم يوص .

قال علماء اللجنة الدائمة :

"إذا مات المسلم ولم يقض فريضة الحج وهو مستكمل لشروط وجوبها وجب أن يحج عنه من ماله الذي خلفه سواء أوصى بذلك أو لم يوص ، وإذا حج عنه غيره من يصح منه الحج وكان قد أدى فريضة الحج عن نفسه : صح حجه عنه ، وأجزأ في سقوط الفرض عنه انتهى.

الشيخ عبد العزيز بن باز ، الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، الشيخ عبد الله بن غديان ، الشيخ عبد الله بن منيع .

"فتاوى اللجنة الدائمة" (11/100).

9. هل للذى يحج عن غيره أجر الحج كاملاً ويرجع كيوم ولدته أمه ؟ .

قال علماء اللجنة الدائمة :

"وأما تقويم حج المرأة عن غيره هل هو كحجه عن نفسه أو أقل فضلاً أو أكثر: فذلك راجع إلى الله سبحانه" انتهى.

الشيخ عبد العزيز بن باز ، الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، الشيخ عبد الله بن غديان ، الشيخ عبد الله بن منيع .

"فتاوى اللجنة الدائمة" (100 / 11).

وقالوا :

"من حج أو اعتمر عن غيره بأجرة أو بدونها فثواب الحج وال عمرة لمن ناب عنه ، ويرجى له أيضًا أجر عظيم على حسب إخلاصه ورغبته للخير ، وكل من وصل إلى المسجد الحرام وأكثر فيه من نوافل العبادات وأنواع القربات : فإنه يرجى له خير كثير إذا أخلص عمله لله" انتهى .

"فتاوى اللجنة الدائمة" (11 / 77 ، 78).

وقال الإمام ابن حزم رحمه الله :

عن داود أنه قال : قلت لسعيد بن المسيب : يا أبا محمد ، لأيهما الأجر للحج أم للمحجوج عنه ؟ فقال سعيد : إن الله تعالى واسع لهما جميما .

قال ابن حزم : صدق سعيد رحمه الله .

"المحلى" (7 / 61).

وما يفعله الموكّل من أعمال خارج النسك كالصلوة في الحرم وقراءة القرآن وغيرها فأجرها له دون من وَكَله .

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله :

"ثواب الأعمال المتعلقة بالنسك كلها لمن وكله ، أما مضاعفة الأجر بالصلوة والطواف الذي يتطلع به خارجا عن النسك وقراءة القرآن لمن حج لا للموكّل" انتهى .

"الضياء اللامع من الخطب الجوامع" (2 / 478).

10. الأفضل أن يحج الولد عن والديه ، والقريب عن قريبه ، فإن استأجر أجنبياً جاز .

سئل الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله :

توفيت والدتي وأنا صغير السن ، وقد أجرت على حجتها شخصاً موثقاً به ، وأيضاً والدي توفي ، وقد سمعت من بعض أقاربي أنه حج

هل يجوز أن أُوْجِرَ عَلَى حَجَّةِ الَّذِي أَمْ يَلْزَمُنِي أَنْ أَحْجَّ عَنْهَا أَنَا بِنَفْسِي ، وَأَيْضًا وَالَّذِي هَلْ أَقْوَمْ بِحَجَّةِ لَهُ وَأَنَا سَمِعْتُ أَنَّهُ قَدْ حَجَّ ؟
فَأَجَابَ :

"إِنْ حَجَّتْ عَنْهُمَا بِنَفْسِكَ وَاجْتَهَدْتِ فِي إِكْمَالِ حَجَّكَ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرِعيِّ : فَهُوَ الْأَفْضَلُ ، وَإِنْ اسْتَأْجَرْتِ مِنْ يَحْجُّ عَنْهُمَا مِنْ أَهْلِ الدِّينِ
وَالْأَمَانَةِ : فَلَا بَأْسُ .

وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَؤْدِي عَنْهُمَا حَجَّاً وَعُمْرَةً ، وَهَكُذا مِنْ تَسْتَنِيْبِهِ فِي ذَلِكَ يَشْرِعُ لَكَ أَنْ تَأْمُرْهُ أَنْ يَحْجُّ عَنْهُمَا وَيَعْتَمِرْ ، وَهَذَا مِنْ بَرْكَ لَهُمَا
وَإِحْسَانِكَ إِلَيْهِمَا ، تَقْبِلُ اللَّهُ مَنَا وَمِنْكَ" انتهى .

"فَتاوِيْ الشَّيْخِ ابْنِ بَازِ" (408 / 16) .

11. لَا يُشْتَرِطُ لِمَنْ يَحْجُّ عَنْهُ أَنْ يُعْرَفَ اسْمُهُ ، بَلْ تَكْفِي نِيَةُ الْحَجَّ عَنْهُ .

سُئِلَ عَلَمَاءُ الْجَنَّةِ الدَّائِمَةَ :

يُوجَدُ لِدِيْ حَوَالِيْ أَرْبَعَةُ أَشْخَاصٍ مَتَوْفِينَ مَا بَيْنَ أَعْمَامَ وَأَجَدَادَ ، مَا بَيْنَ رِجَالَ وَنِسَاءَ ، وَلَمْ أَعْرِفْ أَسْمَاءَ الْبَعْضِ مِنْهُمْ ، وَأَرِيدُ أَنْ أَرْسِلَ
لَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ يَحْجُّ لَهُمْ عَلَى حَسَابِيِّ الْخَاصِ ؟ .

فَأَجَابَهَا :

"إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذُكِرَ : فَمَنْ عَرَفَ اسْمَهُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ: فَلَا إِشْكَالٌ فِيهِ ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ اسْمَهُ: فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَنْتَوِي عَنِ الرِّجَالِ
وَالنِّسَاءِ مِنَ الْأَعْمَامِ وَالْأَخْوَالِ عَلَى حَسْبِ تَرْتِيبِ أَعْمَارِهِمْ وَأَوْصَافِهِمْ ، وَتَكْفِي النِّيَةُ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ الْاسْمَ" انتهى .

"فَتاوِيْ الشَّيْخِ الْجَنَّةِ الدَّائِمَةِ" (11/172) .

12. لَا يَجُوزُ لِمَنْ يُوكِلُ بِالْحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ أَنْ يُوكِلُ غَيْرَهُ إِلَّا بِرْضَا مِنْ وَكِيلِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِيْنَ رَحْمَهُ اللَّهُ :

"وَلَا يَحْلُّ لِمَنْ أَخْذَ النِّيَابَةَ أَنْ يُوكِلُ غَيْرَهُ فِيهَا لَا بَقْلِيلٍ ، وَلَا بَكْثِيرٍ إِلَّا بِرْضَا مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي أَعْطَاهُ إِيَّاهَا" انتهى .

"الضِيَاءُ الْلَامُعُ مِنَ الْخُطُبِ الْجَوَامِعِ" (2 / 478) .

13. هَلْ تَجُوزُ الْإِنْبَاتَةُ فِي حَجَّ النِّافِلَةِ ؟ .

فِي الْمَسَأَةِ خَلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَقَدْ اخْتَارَ الشَّيْخُ ابْنِ عَثِيمِيْنَ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ النِّيَابَةُ إِلَّا فِي حَجَّ الْفَرِيْضَةِ .

قَالَ الشَّيْخُ رَحْمَهُ اللَّهُ :

"إِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَدْ أَدْىَ الْفَرِيْضَةَ ، وَأَرَادَ أَنْ يُوكِلَ عَنْهُ مِنْ يَحْجُّ أَوْ يَعْتَمِرْ نِافِلَةً ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ خَلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَمِنْهُمْ مِنْ أَجْازَهُ ،
وَمِنْهُمْ مِنْ مَنْعِهِ ، وَالْأَقْرَبُ عَنِيْدِي : الْمَنْعُ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُوكِلَ أَحَدًا يَحْجُّ عَنْهُ أَوْ يَعْتَمِرْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ نِافِلَةً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي
الْعِبَادَاتِ أَنْ يَقْوِمَ بِهَا الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ ، وَكَمَا أَنَّهُ لَا يُوكِلُ الْإِنْسَانُ أَحَدًا يَصُومُ عَنْهُ - مَعَ أَنَّهُ لَوْ مَا تَوَلَّهُ صِيَامُ فَرْضٌ صَامَ عَنْهُ وَلَيْلَهُ -،
كَذَلِكَ فِي الْحَجَّ ، وَالْحَجَّ عِبَادَةٌ يَقْوِمُ فِيهَا الْإِنْسَانُ بِبَدْنِهِ ، وَلَيْسَ مَالِيَّةً يُقْصَدُ بِهَا الْغَيْرُ ، وَإِذَا كَانَتْ عِبَادَةٌ بَدْنِيَّةً يَقْوِمُ بِهَا الْإِنْسَانُ بِبَدْنِهِ :
فَإِنَّهَا لَا تَصْحُ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ إِلَّا فِيمَا وَرَدَتْ بِهِ السَّنَةُ ، وَلَمْ تَرُدِّ السَّنَةُ فِي حَجَّ الْإِنْسَانِ عَنْ غَيْرِهِ حَجَّ نِفَلٍ ، وَهَذِهِ إِحْدَى الرَّوَايَيْتَيْنِ عَنْ
أَحْمَدَ: أَعْنِي أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَصْحُ أَنْ يُوكِلَ غَيْرَهُ فِي نِفَلٍ حَجَّ أَوْ عُمْرَهُ سَوَاءً كَانَ قَادِرًاً أَوْ غَيْرَ قَادِرٍ .

وَنَحْنُ إِذَا قَلَنَا بِهَذَا الْقَوْلِ صَارَ فِي ذَلِكَ حَثٌ لِلْأَغْنِيَاءِ الْقَادِرِينَ عَلَى الْحَجَّ بِأَنْفُسِهِمْ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النِّاسِ تَمْضِي عَلَيْهِ السَّنَوَاتِ الْكَثِيرَةِ مَا
ذَهَبَ إِلَى مَكَّةَ اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّهُ يُوكِلُ مِنْ يَحْجُّ عَنْهُ كُلَّ عَامٍ ، فَيَفْوَتُهُ الْحَجَّ عَلَى أَسَاسِ أَنَّهُ يُوكِلُ مِنْ يَحْجُّ عَنْهُ" انتهى .

"فتاوی إسلامیة" (193 / 192)

14. ينبغي تحری أهل الخیر والصدق والأمانة والعلم بمناسک الحج لحج البدل .

قال علماء اللجنة الدائمة :

"ينبغي لمن يريد أن ينیب في الحج أن يتحری فيمن یستنیبه أن يكون من أهل الدين والأمانة حتى یطمئن إلى قیامه بالواجب" انتهى

"فتاوی اللجنة الدائمة" (11/53)

والله أعلم